السياسة التركية وموقفها من قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي

(دراسة تاريخية تحليلية)

د. جمال محمد مصطفى بداد- كلية العلوم والآداب-الجامعة العربية الأمريكية- جنين.

الملخص

شكلت القضية الفلسطينية محوراً هاماً ارتكزت عليه السياسة التركية في صعودها الملحوظ في المنطقة، وساعد على ذلك تمتع تركيا بحكم موقعها الجغرافي ومجاورتها للعالم العربي بأهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط الذي يشغل العالم العربي أكبر مساحة جغرافية فيه. وقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية تصاعدا مطردا وملحوظا في الدور التركي، سواء على المستوى الإقليمي أو حتى على المستوى الدولي، وكان أبرز هذه الأدوار، هو الدور التركي في القضية الفلسطينية لذا سوف يقوم البحث على رصد تطورات الدور التركي من القضية الفلسطينية.

Abstract

Turkish policy and its position on the issue of Palestine and the Arab-Israeli conflict

Jamal Mohamed Mustafa Badad

Formed the Palestinian issue based upon an important hub of Turkish politics in the marked rise in the region, helped by the enjoyment of Turkey by virtue of its geographical location and proximity to the Arab world of great importance in the Middle East, who is the Arab world's largest geographical area in it. The world has witnessed during the past few years, a steady and marked an escalation in the Turkish role, both at the regional level or even at the international level, and was the most prominent of these roles, is a Turkish role in the Palestinian issue, so the search will monitor developments on the Turkish role of the Palestinian cause

مرحلة الدولة العثمانية (١٢٩٩- ١٩٢٤م)

ارتبطت تركيا بالقضية الفلسطينية منذ وقت بعيد؛ حيث كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية. وخلال فترة الدولة العثمانية (١٢٩٩-١٩٢٤م) تطور موقف الدولة من القضية حسب قوتها وضعفها، فعندما بدأ الضعف يدب في أوصال الدولة سمحت بالامتيازات الأجنبية في إقليمها تحت ضغوط من الدول الكبرى "استطاع رجل الأعمال اليهودي الإنجليزي **موشي مونتفيوري Montefiore**[1] زمن **السلطان عبد المجيد** (١٨٣٩ - ١٨٦١)، أن يحصل على ضمانات من الدولة العثمانية بالحماية والامتيازات، فأصدر فرماناً سنة ١٨٤٩ يجيز لليهود شراء الأراضي في الديار المقدسة في منطقة موزا (غرب القدس) وقد أقيم عليها فيما بعد الحي اليهودي المعروف **بحي مونتفيوري**[2]. وأنشأ المستعمرات بدءا من عام ١٨٢٩-١٨٤٠، حيث تضاعف عدد اليهود من ١٥٠٠ سنة ١٨٣٧ إلى ١٠٠٠٠ سنة ١٨٤٠ ثم ١٥٠٠٠ سنة ١٨٦٠ ثم إلى ٢٢٠٠٠ مستعمر يهودي عام ١٨٨١ يتركز غالبيتهم في القدس، حيث حصل موشيه مونتيفوري على فرمان عثماني عام ١٨٥٩ بشراء أرض خارج أسوار القدس أقام عليها مستشفى ومبان لليهود وتحولت إلى أول مستعمرة لليهود باسم

"يمين موشيه "واستطاع مونتفيوري من خلال زياراته المتعددة لفلسطين إثارة مزيد من الاهتمام بالمستوطنات اليهودية الصغيرة [٣].

عندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني الخلافة (١٨٧٦ – ١٩٠٩ م) وأراد تقوية الدولة وأطلق فكرة الجامعة الإسلامية نجح في التصدي للمشروع الصهيوني في فلسطين وتعطيله خلال فترة حكمه. وقد عمل هرتزل على إقامة اتصال مع السلطان العثماني عبد الحميد، حيث امتدت الاتصالات بينهما ستة أعوام، كان يأمل هرتزل من خلالها الحصول على وعد بفلسطين من السلطان، وكان الإغراء بالمال من وسائله، وعرض عليه مساعدات لتطوير الموارد الطبيعية في الإمبراطورية العثمانية [٤].

رسالة هرتزل إلى السلطان عبد الحميد الثاني

نقلت وثائق فلسطين من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٤٩، وزارة الارشاد القومي، ج ١، ص١٢٣ ـ ١٢٤.

رسالة هرتزل الى السلطان عبد الحميد الثاني

١٩٠١/٦/١٧

اتباعا للخط الذي رأى جلالتكم من المناسب اقتراحه على اعتقدت ان من الواجب الحصول على مليون ونصف المليون جنيه تركي حالا لتأخذ محل مهمة تصفية الدين وهي المهمة الصعبة ان لم نقل المستحيلة والتدبير الذي عملته واصدقائي هو حسبما يلي : يمكن جمع المليون ونصف المليون جنيه تركي بانشاء مصدر جديد للدخل حالا . لكنه يجب ان يكون من نوع يجعل اليهود يدركون المشاعر الكريمة جدا التي يكنها صاحب الجلالة تجاههم في قلبه الحنون . بهذه الطريقة سوف نعد الطريق للاجراءات المفيدة .

من اجل هذه الغاية اصدقائي مستعدون لتأسيس شركة مشتركة الاسهم يبلغ رأسمالها خمسة ملايين جنيه تركي هدفها تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وباختصار الحياة الاقتصادية في آسيا الصغرى وفلسطين وسورية . ومقابل الامتيازات الضرورية التي تمنحوا جلالتكم سوف تدفع الشركة اشتراكا سنويا يستين الف جنيه تركي لخزينة جلالتكم وعلى اساس هذا الاشتراك المضمون برأسمال الشركة يمكن الشروع بقرض يستهلك في واحدة وثلاثين سنة لن يكلف هذا القرض شيئا لأن الشركة ستمنحه الفائدة والاستهلاك وهي التي ستأخذ السندات لم تستبدلها . وما على الحكومة الا ان تسحب مليونا ونصف المليون جنيه تركي . ومفهوم بالطبع ان الشركة ستسجل في تركيا وان المهاجرين اليهود الذين سوف تستقدمهم سيصبحون رأسا ورعايا اتراكا خاضعين للخدمة العسكرية تحت راية جلالتكم الجيدة .

سيتاح الوقت بهذا المليون ونصف المليون جنيه لدرس الموارد الاخرى للدخل والاستثمارها . وقد تفضلتم جلالتكم بذكر الكبريت . ان بين اصدقائي من يقدر ان بتولى الشروع . وبينهم من يستعد لبذل كل جهد لتقديم أفضل الشروط لجلالتكم لتستعمل مداخيل الكبريت كأساس لقروض اخرى بدون ارهاق دافع الضريبة كثيرا. الأسلوب نفسه يستعمل في استغلال مصادر النفط والمناجم والقوى الكهربائية .

سوف توضع عروض هذه المشاريع الأخرى بالتفصيل وتقدر حالما تأمرون جلالتكم اما مسألة الكبريت فيمكن الاتفاق عليها الآن بينما المسائل الأخرى تحتاج الى مزيد من الدرس . واسمح لنفسي ان اضيف الى ذلك ان خدماتي الحالية من اية مصلحة في هذه المشاريع هي تحت تصرف جلالتكم حتى وان كنتم لا تعتقدون أن من المناسب البدء الآن رسميا في مشروع الشركة العثمانية ـ اليهودية الكبيرة في آسيا الصغرى . وفوق كل شيء على أن أبرهن لجلالتكم انني خادم قدير ومخلص . لا امال

وأكد هرتزل على أنه لو قبل السلطان العثماني إعطاء فلسطين لليهود فإن الفوائد ستكون كثيرة لدولته حيث ستدفع قسطاً من دينها العام، كما سيؤسس الصهاينة جامعة في استانبول لإبعاد الشباب التركي عن التيارات الثورية في الغرب. وأخيراً فإن هجرة اليهود ستبعث القوة في الإمبراطورية العثمانية كلها، وهو مطلب ألماني إنجليزي في ذلك الوقت ضد الزحف الروسي [٥].

أما السلطان عبد الحميد لم يكن على استعداد للتنازل عن شبر من أرض فلسطين، وعلى لسان السفير العثماني في واشنطن أعلن السلطان أنه لن يبيع فلسطين [٦] وهكذا اضطر سنة ١٩٠٢ إلى التحول من استانبول إلى لندن، بعد وثوقه باستحالة الحصول على أي وعد أو تشريع بفلسطين، أو حتى بجزء منها [٧].

رسالة بعثها السلطان عبد الحميد من منفاه بسالونيك إلى الشيخ محمود أبو الشامات أستاذ السلطان نفسه ويؤكد فيها على أن سبب نفيه كان لرفضه تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين[٨]

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م، كانت الحركة الصهيونية قد خطت عدة خطوات على طريق استكمال مؤسساتها التنظيمية والسياسية والمالية، ووضع الأسس الأولى للاستيطان

الصهيوني في فلسطين، ولكن هذه الخطوات على أهميتها،كانت لا تزال أضيق كثيرا من أن تشكل انجازاً حاسمًا بصدد النقاط الأربع لبرنامج بازل الهادف إلى إقامة الدولة اليهودية الصهيونية . فمن جهة أولى، كانت أغلبية يهود العالم لا تزال خارج إطار الدعوة الصهيونية ،و كانت تيارات يهودية مهمة تعارض العمل الصهيوني السياسي في فلسطين,إما لأسباب دينية أو لقناعتها بأن حل المسألة اليهودية هو باندماج اليهود في مجتمعاتهم على أسس المساواة و التحرر الليبرالي ،و من جهة ثانية ،كانت حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين تسير ببطء شديد، إذ كان توجهها الغالب لا يزال نحو أميركا و أوروبا الغربية ،و لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز النصف في المائة من يهود العالم .ومن جهة ثالثة، كانت الحركة الصهيونية لا تزال تبحث عن البراءة الدولية أي عن قوة عسكرية كبرى تتبنى الهدف الصهيوني و تقدم الدعم السياسي و العسكري إلى برنامج الهجرة و الاستيطان ،و تنقل مشروع الصهيونية من نطاق الحلم إلى حيز الواقع .يضاف إلى كل ذلك ،أن برنامج الاستيطان الصهيوني في فلسطين كان قد أخذ يصطدم بالتنبه المتعاظم للخطر الصهيوني من قبل السكان العرب ،أصحاب البلاد [٩].

أدركت الحركة الصهيونية ضرورة التحرك للحصول على دعم إحدى القوى الاستعمارية الكبرى ،و برز تياران أحدهما يرى ضرورة توثيق الروابط مع ألمانيا إذا ربحت الحرب ،و التيار الآخر يرى ضرورة

الاتصال ببريطانيا بحكم أنها الدولة الاستعمارية العظمى ،التي دانت لها أقطار الشرق و الغرب ،و بالفعل مالت الكفة للطرف الثاني و تولى "حاييم وايزمان"العمل في هذا الاتجاه بتكثيف اتصالاته بالقائد البريطاني جيمس بلفور انتهت بإصدار وعد بلفور الشهير ،ويتضمن وعد بريطانيا لليهود بدعمهم في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين [١٠] .

تم احتلال فلسطين من قبل الجيوش البريطانية في سبتمبر ١٩١٨،و أقيمت فيها إدارة عسكرية باسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة "، أبريل ١٩١٨ قبيل إتمام احتلال فلسطين، وصلت اللجنة الصهيونية إلى فلسطين برئاسة حاييم وايزمان، و كانت غايتها إرساء الأسس الكفيلة بإقامة الوطن اليهودي تنفيذًا لتصريح بلفور ،و قد لقيت هذه اللجنة كل مساعدة من الإدارة العسكرية .و في عام ١٩٢٠ أعلنت بريطانيا إنهاء الإدارة العسكرية و قيام إدارة مدنية محلها، و تعيين الوزير اليهودي البريطاني السابق و أحد أقطاب الصهيونية في بريطانيا هربرت صموئيل أول مندوب سام لها على فلسطين،و الذي شرع منذ وصوله في وضع البلاد في حالات سياسية و اقتصادية و إدارية تؤدي إلى قيام الوطن القومي اليهودي [١١].

مرحلة العزلة الكمالية (١٩٢٣-١٩٣٨):

بعد تولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم في تركيا ثم إلغاء نظام الخلافة الإسلامية ١٩٢٤م أرسى أتاتورك مبدأ (السلام في الداخل والسلام في الخارج peace at home and peace in the world) حيث استمرت العلاقة بالقضية الفلسطينية وإن كان في إطار أكثر انعزالية في ضوء توجهات الفترة الأتاتوركية (١٩٢٣-١٩٣٨) إجمالا التي أطلق عليها (مبدأ العزلة الكمالية) حيث ركز بصورة أكبر على سياساته لتغيير تركيا من الداخل[١٢]. ولذا وجدنا نوعا من الفتور و البرودة كان يشوب العلاقات العربية التركية ،انعكس بالضرورة على مواقف تركيا الخارجية خاصة من قضية فلسطين، التي كانت تخضع لعملية تهويد واسعة فيما عدا بعض التحركات الشعبية غير الرسمية – فيما نعلم – مثل حضور ممثل عن تركيا عام ١٩٢٩ للدفاع عن أحقية المسلمين لحائط البراق أمام اللجنة الدولية التي أوفدت لذلك عام ١٩٣٠ إلى جانب ممثلين عن مصر و سوريا و لبنان و العراق و جاوة و الهند و إيران[١٣].

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (تغيرات متلاحقة):

دخلت العلاقات العربية التركية مرحلة البرود خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما اعترفت تركيا بالكيان الصهيوني وإقامة علاقات

دبلوماسية عام ١٩٤٩ وانضمامها لحلف الشمال الأطلسي عام ١٩٥٢، فكانت أول دولة إسلامية اعترفت بالكيان الصهيوني، وتبنت الموقف الأمريكي لأنها رأت في الاتحاد السوفيتي عدواً لا بد من الحذر منه[١٤].

وبعد عام ١٩٦٠ أخذت تركيا تراجع سياستها الخارجية محاولة العودة وبشكل تدريجي نحو المشرق العربي والعالم الإسلامي مستندة بذلك إلى جملة عوامل دفعتها إلى إعادة تنشيط علاقاتها الخارجية فضلاً عن العوامل التاريخية والجغرافية، كان العامل السياسي والاقتصادي مؤثراً للغاية في إعادة النظر في سياستها وصولاً إلى خدمة مصالحها الوطنية[١٥].

يلاحظ أن رد الفعل التركي تجاه إسرائيل بعد خسارة العرب حرب عام ١٩٦٧ قد اشتد إلى حد كبير حيث وضعت تركيا ثقلها إلى جانب العرب. ففي الخطاب الذي ألقاه (إحسان صبري جاغليا نكل) وزير خارجية تركيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣حزيران ١٩٦٧ تطرق فيه إلى موضوع القدس قال فيه "تقع الآن مسؤولية جديدة على كاهل الحكومة الإسرائيلية فعليها أن تتجنب أحداث أمر واقع، وعليها أن لا تحدث أمراً واقعاً في القدس بصفة خاصة، و أود أن اذكر أن الحكومة الإسرائيلية هنا على وجه الخصوص بالرابطة القوية التي أظهرها

الشعب التركي نحو الأماكن المقدسة في المدينة وعلى حكومة إسرائيل أن تطبق قرارات مجلس الأمن الداعية إلى ضمان سلامة السكان المناطق التي تشهد أعمال عسكرية[١٦].

وفي الإطار ذاته صرح الرئيس التركي (جودة صوناي) أثناء زيارته للأردن في أيلول ١٩٦٧ بوجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشان القدس تنفيذاً دقيقاً وسريعاً[١٧]. فيما القي المندوب التركي لدى الأمم المتحدة اللوم على إسرائيل لعدم تنفيذها قرارات الجمعية العامة بشان مدينة القدس حيث قال "أن ما يدعونا إلى الأسف العميق أن إسرائيل لم تنفذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونود أن نعيد التأكيد بان وضع القدس يتجاوز إطار الصراع بين العرب وإسرائيل، أن هذه المسالة مرتبطة بمصالح عدد كبير من الأقطار الإسلامية ويتابعها الرأي العام متابعة دقيقة"[١٨].

إن موقف تركيا من القدس لم يقف عند هذا الحد، ففي أواخر حزيران ١٩٦٧ قامت إسرائيل بإصدار عدد من القرارات ألحقت بموجبها القدس بالإدارة الإسرائيلية بقصد جعلها جزءاً من إسرائيل وبناءً على ذلك وافقت الجمعية العامة في ٤ تموز على مشروع قرار مقدم من الباكستان

ونال دعم تركيا وغينيا ومالي وإيران. وهو القرار رقم ٢٢٥٣ والقرار يؤكد عدم نفاذ مفعول القرار الإسرائيلي بشأن القدس ويطلب منها التراجع عن قرارها وقد وافقت الجمعية العامة على هذا القرار المرقم ٢٢٥٣ بأغلبية (٩٩) صوتاً مقابل لا شيء وامتناع (٢٠) دولة عن التصويت.

كما رفضت وزارة الخارجية التركية إجراءات إسرائيل الخاصة بنزع ملكية الأراضي في القدس، وجاء ذلك في بيان أصدرته في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٧. ولا شك أن هذا الموقف التركي قد قوبل بالترحيب من قبل الكثير من الدول العربية، فليبيا التي أوقفت تصدير بترولها إلى أوربا الغربية أعلنت في ٣ تموز ١٩٦٧ إنها ستصدر البترول إلى تركيا وغيرها من الدول الصديقة. وقام الملك حسين بزيارته إلى تركيا في الفترة من ٥ إلى ١١ أيلول ١٩٦٧ " كانت الحكومة التركية على رأس الحكومات التي وقفت إلى جانب الأمة العربية، ومن واجبنا أن نشكر الحكومة التركية بأعمق مشاعر العرفان لهذا الموقف". وفي البيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة تم التأكيد على مبدأ عدم الاغتصاب الإسرائيلي أو احتلال الأراضي بالقوة وضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس[١٩].

وفي ١٢ شباط ١٩٦٨ أعلن متحدث بلسان وزارة الخارجية التركية أن الحكومة التركية لا تعترف بقرارات إسرائيل فيما يتعلق بنزع ملكية الأراضي داخل مدينة القدس من جانب واحد وهي قرارات غير مقبولة وتتناقض مع مقررات الأمم المتحدة، وقد استدعي وزير الخارجية التركي القائم بالأعمال الإسرائيلي في تركيا وابلغه هذا الموقف وأعرب عن قلق حكومته من أعمال إسرائيل. وفي تموز من السنة ذاتها صدر بيان مشترك على اثر الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي للاتحاد السوفيتي دعا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران، وذكر البيان أن الجانبين يعلنان أن استخدام القوة يجب أن لا يبرر احتلال أراضي لضمان فوائد سياسية. وتكرر هذا الموقف عند زيارة الرئيس التركي جودة صوتاي للاتحاد السوفيتي عام ١٩٦٩ كما أكد الرئيس التركي موقف بلاده من الصراع العربي الصهيوني ومن قضية القدس أثناء زيارته للأردن في ١٧ شباط ١٩٦٩ عن معارضة تركيا لاستخدام القوة وسيلة لتحقيق مكاسب إقليمية ومنافع سياسية وأكد ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة تمشياً مع قرارات مجلس الأمن بما فيها وضع مدينة القدس(٢٠).

إن ما أقدمت عليه إسرائيل من تلك الأعمال دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف جديدة من قضية الصراع العربي – الإسرائيلي انعكست على تطور العلاقات العربية – التركية مع انكماش في علاقات تركيا بإسرائيل ولو بشكل نسبي[٢١]. ورغم قيام إسرائيل بالعمل للحيلولة دون اتخاذ مواقف فعاله تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي و ذلك عن طريق استخدام ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتحريك الجالية اليهودية في تركيا والتي تتمتع بنفوذ في المجال الاقتصادي، فان تركيا لم تأبه بتلك الضغوط حيث تم إلغاء الاتفاقية التجارية بين تركيا وإسرائيل عام ١٩٦٩ وانخفض التبادل التجاري بينهما، كما صوتت على جملة من القرارات بما فيها القرار ٢٧٤٧ الذي يدعو حكومة إسرائيل إلى تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان بما فيها مدينة القدس[٢٢].

كما أوعزت الحكومة التركية بإغلاق المكتب السياحي في أنقرة. ووافق ذلك في السنة ذاتها قرارات عربية خصت العلاقات الاقتصادية مع تركيا حيث أكد المفوض العام لمقاطعة إسرائيل في الجامعة العربية (محمد محجوب) أن المكتب أعد دراسة دقيقة وشاملة عن العلاقات الاقتصادية

التركية – الإسرائيلية ومدى إمكانية إحلال الدول العربية محلها وقد قوبل ذلك السعي بارتياح تركي[٢٣].

إن سياسة تركيا تجاه إسرائيل استمرت حتى مع وصول حزب السلامة القومي التركي إلى السلطة حيث عمل الحزب من خلال ضغطه على الحكومات المتعاقبة تغيير موقفها تجاه القضية الفلسطينية. ففي عام ١٩٧٣ صوتت تركيا لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٥٣٧٩ الذي يدين الصهيونية باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية. ولم تكتف بذلك بل خفضت مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سكرتير ثاني علما بان التمثيل الدبلوماسي استمر على مستوى القائم بالأعمال منذ عام ١٩٥٦. كما صوتت تركيا إلى جانب القرار المرقم ١٢٣ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الأول ١٩٨٠ نتيجة ضم إسرائيل القدس الشرقية إليها بأغلبية ١١٨صوتا ضد صوتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني وامتناع مندوبي ٢٣ دولة عن التصويت واعتبر القرار جميع القرارات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع الأراضي المحتلة لاغية[٢٤].

اتسم موقف حزب السلامة من قرار الكنيست الصهيوني بضم مدينة القدس واعتبارها عاصمة للكيان الصهيوني بالصراحة والوضوح من

خلال المسيرة الجماهيرية التي قادها الحزب في مدينة قونية في ٦ أيلول عام ١٩٨٠و التي عبرت عن معارضتها الشديدة لعملية ضم القدس، وطالبت بقطع العلاقات مع إسرائيل، كما دعت المسيرة إلى حشد العالم الإسلامي والوقوف أمام التحديات التي تواجهه مشيرة إلى أن إعلان القدس عاصمة (لإسرائيل) لم تتم لو لا العجز الذي يعاني منه العالم الإسلامي[٢٥].

وقد شارك في هذه المسيرة التي بلغ عدد المشاركين فيها ما يقرب من ربع مليون نسمة كل من رئيس حزب السلامة (نجم الدين اربكان) وعشرات الآلاف من تنظيمات الشباب العائد للحزب، كما شارك فيها ممثلون عن المنظمات الفلسطينية والسفير العراقي – لدى تركيا واحد أعضاء مكتب فلسطين و الكفاح المسلح في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي و عدد من النواب الأتراك. وأصدر اربكان بعد انتهاء المسيرة بياناً دعا فيه جميع مسلمي العالم إلى الجهاد من اجل إنقاذ القدس وعودة المسجد الأقصى للمسلمين، حيث أعلن استعداد الجماهير التركية للتطوع لتحرير فلسطين، موضحاً أن الجهاد في سبيل فلسطين هو أعظم ما يطمح إليه المسلم لتطهير الأرض من رجس الأعداء[٢٦].

ومن الجدير بالإشارة، إن ما جاء في بيان (اربكان) لم يكن سوى حالة من الدعم المعنوي للقضية الفلسطينية. إذ إن الحكومات التركية لم تكن راغبة في القيام بالدور الذي يطمح إليه اربكان، يضاف إلى ذلك عدم استلام السلطة بشكل مباشرة من قبل حزب السلامة القومي.

وفي لقاء في مدينة (رمانيا) اتهم اربكان كلاً من حزبي الجمهوري والعدالة بتعاطفها مع إسرائيل محملاً إياهما مسؤولية الحالة الاقتصادية المتردية والضائقة المالية التي مرت بها تركيا جراء السياسة الخاطئة التي انتهجتها تلك الأحزاب والتي أدت إلى فتور في العلاقات التركية – العربية[٢٧].

إن الضغوط التي مارسها حزب السلامة ضد حكومة سليمان ديمريل عندما كان عضواً في الائتلاف الحكومي أدت إلى غلق القنصلية التركية في القدس في حين رفضت تلك الحكومة قطع العلاقات الدبلوماسية مع (إسرائيل) [٢٨].

الأمر الذي حدا بحزب السلامة إلى تقديم مشروع إلى البرلمان التركي طالب فيه إلى قطع العلاقات مع إسرائيل وحجب الثقة عن وزير خارجية تركيا (خيري الدين اركمان) نتيجة للسياسة التي انتهجها في تأييده

للكيان الصهيوني ومعارضة قطع العلاقات معها. وبعد مناقشات أرغم مجلس النواب التركي (خيري الدين اركمان) على الاستقالة وعين (أكرم سيهون) وزير الدولة التركي وزيراً للخارجية وكالة[٢٩].

وبالنظر لمواقف الأحزاب التركية والرأي العام التركي مع اعتبارات الرأي العام العالمي، بدأت تركيا تعيد النظر في علاقاتها مع إسرائيل منتهجه سياسة أكثر ملائمة مع المطاليب السياسة في البلاد، وهذا ما برهنت عليه الأحداث خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات بعد وصول العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أدنى مستوى لها. فقد اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٥ كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ثم سمحت للمنظمة بافتتاح مكتب لها فى تركيا عام ١٩٧٩، فكانت تركيا بذلك أول دولة في حلف شمال الأطلسي تقيم علاقات لها مع منظمة التحرير الفلسطينية[٣٠].

مما تقدم يمكن القول بان سياسة تركيا الخارجية شأنها شأن سياسة معظم الدول الأخرى كانت تقوم على الاعتبارات العملية الراهنة وليس على المبادئ – النظرية لاسيما وان موقفها من العالم العربي كانت تمليها مصالحها الوطنية. إذ ليس باستطاعة تركيا إقامة علاقات جيدة مع الأقطار العربية و (إسرائيل) في وقت واحد وهذا ما كانت تركيا تحاول القيام به.

فتركيا لم يكن لها موقف معلن وواضح من القضية الفلسطينية التي كانت بالنسبة لها مجرد نزاع دولي. في وقت عد حزب السلامة القضية الفلسطينية جزء من نظرته الدينية في معاداته للصهيونية العالمية.

وفي (ديسمبر ١٩٨٧) وصفت الخارجية التركية رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة الأولى بأنه "انتهاك للحقوق الإنسانية للفلسطينيين، وطالبتها بوقف هذا السلوك "بينما على المستوى الفعلي لم تتخذ قرارات على أرض الواقع ضد هذا التصعيد الإسرائيلي[٣١].

وبعد حرب الخليج الثانية -١٩٩١- أعرب الرئيس التركي تورجوت أوزال عن رغبة بلاده أن ينعقد المؤتمر الدولي للسلام على الأراضي التركية، وبعد انطلاق المؤتمر بمدريد في العام ذاته رأت تركيا في ذلك فرصة لتطوير وازدهار علاقتها بإسرائيل، حيث لم يعد لدى العرب الذين انتقدوها سابقا لإقامة علاقات مع إسرائيل حجة الآن؛ فالجميع جلس مع إسرائيل. وبعضهم أقام علاقات دبلوماسية، بل إن منظمة التحرير ذاتها دخلت فى مفاوضات أوسلو وغزة وأريحا، وعادت إلى الضفة وغزة فـ" تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ينهى هذه الازدواجية فى المواقف التركية، ويريح صانعي السياسة الخارجية التركية من مشقة إجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة بخطوتها إزاء الشرق الأوسط[٣٢].

معالم الموقف في ظل حكومة العدالة والتنمية الأولى والثانية (٢٠٠٢-٢٠١٠)

جرت الانتخابات العامة يوم الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وحصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤% من الأصوات وأحرز ٣٦٥ مقعدا من أصل ٥٥٠، وأحرز حزب الشعب الجمهوري على ١٧٦ مقعدا و١٩% من الأصوات. وفاز ببقية المقاعد مرشحون مستقلون. وقد أحدث وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا، ذي التوجه الإسلامي إلى الحكم عام ٢٠٠٢ تحولاً كبيرًا في الموقف التركي من إسرائيل والقضية الفلسطينية . ويلاحظ إطلاق صفة العثمانيين الجدد علىهذا الحزب، وهو المبدأ الذي طرحه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي قبل توليه منصب وزير الخارجية التركي، والذي أراد توظيف العلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية التركية، وبناء علاقات إيجابية مع جميع دول المنطقة وبالذات مع الدول العربية. وبناء تلك العلاقات، لا يتم إلا من خلال تفهم تركي للقضية الفلسطينية، واتخاذ مواقف مؤيدة للشعب الفلسطيني. وفي الانتخابات المحلية التي جرت يوم ٢٨ مارس/ آذار ٢٠٠٤ أحرز الحزب ٤٢% من الأصوات في جميع أنحاء البلاد.

وصل العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فى تركيا في ظل وضع سياسي داخلي ودولي فرض عليه قيودا على حركته، ودفعه لاتباع بعض التكتيكات السياسية لتحقيق أهدافه والوصول لها.

جاءت انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ التي تعاطف معها الشعب التركي مقابل موقف رافض و متصاعد من الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة، زاد من ذلك الحرب الأمريكية على العراق، ثم احتلاله أبريل ٢٠٠٣ وبروز الدور الإسرائيلي الداعم للحرب وانكشاف المزيد من الحقائق حول الدور الإسرائيلي شمال العراق والعلاقة مع الأكراد. لذلك تبنى "مسؤولو حزب العدالة والتنمية اقترابا يسعى للتوفيق بين قيم الغرب والقيم الإسلامية. ربما كان التغيير أكبر في مستوى الأدوات والشركاء الإقليميين المساعدين وليس في التوجه العام للاستراتيجية التركية الخارجية"[٣٣] لذلك استطاع الحزب أن يستمر على "التقاليد العثمانية ذات الطابع الإمبراطوري الذي يقوم علي التوفيق والتعايش بين خيارات متعددة والوصول لحلول وسط، وهو العامل الذي أدى بـ "الأتاتوركية" ذات الطابع الاستئصالي إلى عدم النجاح، كما أدى بـ "الأربكانية" ذات الطابع الإحيائي الذي يحمل نزعة جذرية إلى التراجع، بينما مهد الطريق أمام "الأردوغانية "في صيغتها الديمقراطية المحافظة المتواصلة مع الطابع العثماني (عثمانية جديدة) للوصول إلى السلطة"[٣٤]

وتكون الحزب الذي يضم حوالي ٣ ملايين عضو وأكثر من ٨٠ فرعا في جميع أنحاء الدولة التركية خليطا من اتجاهات عدة، أهمها الإسلاميون ورجال الأعمال والقوميون الأتراك، تمثل كلها روافد هامة لمواقف الحزب السياسية والاقتصادية. وقد حدد حزب العدالة والتنمية استراتيجيته الخارجية من منظر الحزب ووزير الخارجية الحالى "أحمد داود أوغلو" الذي استطاع صهر كل المحددات المذكورة سلفا والخروج بنظرية جديدة للسياسة الخارجية التركية تقوم على مبدأ "صفر مشاكل "الذي أعلنهفي كتابه "العمق الاستراتيجي. مكانة تركيا الدولية"يقول أوغلو في مقال بمجلة فورين بوليسي الأمركية عدد يونيو ٢٠١٠ " تحدث عن –العثمانية الجديدة– وقوامها ثلاثة مرتكزات، أولها: أن تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، وتعتز بماضيها "العثماني" متعدد الثقافات والأعراق، وتوسع الحريات في الداخل، وتحفظ الأمن في الخارج، وثانيها: استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية، والثالث: الاستمرار في الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي[٣٥].

ويمكن أن نميز موقف العدالة والتنمية من القضية الفلسطينية خلال مرحلتين متداخلتين:

الأولى :منذ وصوله للحكم في نوفمبر ٢٠٠٢م حتى الهجوم الإسرائيلي على غزة ديسمبر٢٠٠٨: حيث استمر الموقف التركي في عهد العدالة والتنمية المؤيد لاعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ التي اعترفت بها تركيا بعد الإعلان مباشرة، ولم يطرأ أي تغير على هذا الموقف التركي المعلن. وفي قضية القدس استمر موقف تركيا الرافض لاحتلال إسرائيل للجانب الشرقي منها.

الثانية: الهجوم الإسرائيلي على غزة ديسمبر ٢٠٠٨ حتى نوفمبر ٢٠١٠ : حيث بدأ الموقف التركي برفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، ثم استقبال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية –حماس–خالد مشعل بعد فوز الحركة بالانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦. وقال عبد الله غول – بصفته الحزبية لا الرسمية –بعد استقباله لمشعل إن "ذلك الاستقبال من منطلق أن تركيا تسعى لدور أكبر فى منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، مشددا على أن تركيا مهتمة بالمشكلة الفلسطينية، وأنها ستواصل العمل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين[٣٦]

ووفقا لتصريحات غول، فإن موقف حكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الحصار المفروض على قطاع غزة انطلق من خلال السعي للعب دور إقليمي فاعل، إضافة إلى تعاطف الشعب التركي مع أهالي غزة،

والقيام بمبادرات شعبية لفك الحصار. ثم تصاعدت حدة الموقف التركي بعد أحداث ثلاثة هامة وهي:

١- العدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر ٢٠٠٨-يناير ٢٠٠٩ حيث وصف أردوغان الاعتداء بعبارات مثل "إن ما يحدث في غزة من قبل إسرائيل عدوان سافر"، "وإنَّ من لم يدينوا الهجوم على غزة مزدوجو معايير"[٣٧].

بينما نقلت صحيفة حريت التركية عن وزير الخارجية التركي حينها-علي باباجان -قوله لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبني ليفني: أبوابنا مفتوحة، لكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف اطلاق النار إذا أردت المجيء إلى تركيا[٣٨].

٢- المناظرة بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في مؤتمر دافوس بعيد انتهاء العدوان في ٢٩-١-٢٠٠٩ في الجلسة المخصصة لمناقشة تداعيات الحرب على غزة، وقد عقدت على هامش جلسات المنتدى الاقتصادي في "دافوس"، حيث قال أردوغان لبيريز "أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله، لأن عددا كبيرا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه

من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة اعتراضا على عدم إعطائه وقتا كافيا ومساويا لبيريز.

٣-وأخيرا الاعتداء الإسرائيلي العسكري على سفن كسر الحصار التركية المتجهة لغزة (٣١ مايو ٢٠١٠) واستشهاد تسعة أتراك بدم بارد على السفينة مرمرة، وهي العملية التي أشاد بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

حيث وصف أردوغان الهجوم في خطاب له أمام البرلمان ما حدث قائلا "ضمير الإنسانية تلقى واحدا من أشد الجروح على مر العصور"،وأنه "يستحق كافة أشكال اللعن" و"سقوطا من الناحية الإنسانية وتهورا حقيرا " و"إرهاب دولة "محذرا إسرائيل من ألا تحاول "اختبار صبر تركيا أو مواكبتها .وبالقدر الذي تعتبر صداقة تركيا غالية فإن معاداتها قاسية بالقدر نفسه ".وشدد أردوغان على أن تركيا لن تدير ظهرا للشعب الفلسطيني أو لقطاع غزة"[٣٦]، في رد فعل سريع على حادث الاعتداء، قامت الحكومة التركية بعدد من الإجراءات، منها استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب، وإلغاء ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع إسرائيل، ودعوة مجلس الأمن لاجتماع طارىء لمناقشة الهجوم، وإلغاء المباريات التي كان من

المفروض أن يشترك فيها منتخب تركيا للشباب لكرة القدم والموجود في إسرائيل حينها، و دعوة مجلس حلف الناتو إلى اجتماع طارئ. كما قاطعت تركيا مؤتمرا لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول السياحة الذي نظمته إسرائيل خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠؛ احتجاجًا على عقده في المدينة المقدسة[٤٠]. وقد وضعت تركيا شروطا لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع إسرائيل، منها الاعتذار الرسمي عن حادثة الهجوم، ودفع التعويضات، والموافقة على تشكيل لجنة تحقيق دولية.

الختام

خلال العرض التاريخي يتضح لنا أن لتركيا دور فاعل في قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية وبما لا يمس محددات السياسة التركية الرئيسية، وأن الاتجاه السائد حاليا في العلاقات مع إسرائيل يتجه نحو البرود: خاصة فى المجالات المدنية مقابل تفعيل العلاقات مع الدول العربية الرئيسية في المنطقة مثل السعودية ومصر وسوريا وحتى إيران بما يخدم أهداف ومصالح تركيا.

وتتجه تركيا لمزيد من العلاقات مع دول وقوى المواجهة والممانعة مع إسرائيل :وبخطاب سياسي أعلى من المطروح من قوى الاعتدال فى المنطقة ليعطي لهذه القوى والدول ثقة فى التعامل مع تركيا، مع إمكانية

طرح وإعادة طرح مبادرات للتسوية فى المنطقة على المسارات المختلفة في وقت واحد أو في أوقات مختلفة سواء السوري أو اللبناني أو الفلسطيني كل بحسبه.

هناك حضور تركي متصاعد وملحوظ في قضايا الشرق الأوسط وخاصة في القضية الفلسطينية وهو بلا شك سيصب في مصلحة القضية الفلسطينية خاصة وأن كافة خطابات أردوغان في كل الأحداث التي تتعلق بالقضية الفلسطينية تعطيها أهميتها القصوى ، وربما وصل الأمر إلى التصعيد التركي الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى القطيعة مع إسرائيل وأن تتحول إلى محور ممانعة.

كما كان وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ونجاحه مؤخرا في الاستمرار رغم كافة الضغوط، أحدث نوع من التوازن فى العلاقات التركية بين كل من "إسرائيل وفلسطين" بل إن منحنى العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين، وقد وجد حزب العدالة والتنمية نفسه فى حالة شد كبير باتجاهين متعاكسين فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوى إلى دعم القضايا العربية والإسلامية وخصوصا القضية الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

- ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية"، الجزء الأول من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩م)، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩.

ثانياً :مصادر ومراجع باللغة العربية:

أ-المراجع العربية والمعربة:

(١)أحمد سعد الدين طربين. فلسطين تاريخها و قضيتها. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،١٩٩٣.

عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠-١٩١٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٩

عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، ط١، القاهرة، ١٩٩٩م.

هيرزوبر، لوكاز :ألمانيا الهتلرية و المشرق العربي. ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى .دار المعارف بمصر ،بدون سنة النشر

محمد الحزماوي، ملكية الأراضي في فلسطين ١٩١٨- ١٩٤٨، مؤسسة الأسوار، عكا ١٩٩٨.

مليسون ، و. ت.: تصريح بلفور – تقييم في نظر القانون الدولي–، من كتاب تهويد فلسطين، تحرير: إبراهيم أبو لغد، ترجمة : أسعد رزوق، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢.

هرتزل ، تيودور: الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، دار الزهراء للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤.

خيرية قاسمية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي، منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة الثقافة الجديدة، ١٩٧٣.

فاخر أرما اوغلو ، العلاقات العربية التركية في مرحلة المد القومي في كتاب العلاقات العربية التركية من منظور تركي جـ ٢ – ١٩٩٣.

جانس : حـ . هـ – الصهيونية وإسرائيل واسيا ، تعريب راشد حميد ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٢

كمال حبيب– الإسلاميون الأتراك.. من الهامش إلى المركز —مركز الجزيرة للدراسات

صباح محمود محمد: التحدي الامبريالي و الصهيوني للأمة العربية والموقف تركي المطلوب، نشرة الشؤون التركية ، معهد الدراسات الآسيوية الأفريقية ، بغداد ،١٩٨٦

غسان العطية : مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ١٠ بغداد ١٩٧٧.

موسى شحاذه ، علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠ مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١

حسان حلاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧-١٩٠٩م)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م

ديفوباژغلوسيزر ، سياسات تركيا الأمنية ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية رقم ٣٧ ، مؤسسة الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨١

أحمد ممدوح : السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل (١٩٩٦-٢٠٠٩) إعداد/أحمد ممدوح-الناشر المركز الديمقراطي العربي -مصر

الرسائل الجامعية:

أيمن إبراهيم الدسوقي : السلوك التركي تجاه القضايا العربية ١٩٩٠-١٩٩٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م

جـ-الدوريات:

١) روث كارنك : الأراضي واستصلاحها أثناء زيارة مونتفيوري الثانية إلى فلسطين ١٨٣٩ م، مجلة كاثدرا، القدس، العدد ٣٣، ١٩٨٦ م.

٢) زهير عبد الحسين: الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب واتجاهها نحو الشرق الأوسط، نشرة مجلة الشؤون التركية ، تعهد الدراسات الاسيرية ، بغداد ، ١٩٨٧.

جريدة الأهرام ، القاهرة العدد ٣٩٦٥١ في ١٤ شباط ١٩٦٨

سيفي تاشان : السياسات التركية الصادرة في الشرق الأوسط والإمكانيات والمتغيرات، مجلة ميدل ايست ريفو ، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٠

جريدة الأنباء الصادرة في ١٧ أيلول ١٩٨٤ ، المديرية العامة للصحافة والنشر ، أنقرة ،

تقرير عن زيارات حماس بعد فوزها بالانتخابات- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات -لبنان--ابريل ٢٠٠٦

للتقدير الاستراتيجي (٢٥): أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات - أغسطس ٢٠١٠-مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- بيروت-لبنان

تركيا والقضية الفلسطينية-تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-لبنان -٢٠١٠

صحيفة السياسة الكويتية العدد ٢٨٥٤ في ٣١ مارس ١٩٧٦

جريدة الأنوار ، لبنان ، العدد ٧٤٢ الصادر في ٣٠ تموز ١٩٨٠

جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٣٧٥٦ في ١٨ أيلول ١٩٨٠

وكالة الأنباء العراقية ، ١٥ مايس ١٩٧١

أحمد نوري النعيمي ، ((العلاقات التركية الإسرائيلية)) ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٨٦

الوثائق العربية لعام ١٩٦٩ ، الجامعة الأمريكية ، بيروت

عيسى محمد: الموقف التركي، وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ لسنة ١٩٦٩

المؤتمرات:

إبراهيم الداقوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية - التركية ، المنعقدة بجامعة اليرموك ، الأردن ١٩٨٥.

باكينام الشرقاوي-الشرق الأوسط الكبير-الرؤى التركية والإيرانية -ورقة أولية -المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية "مشروع الشرق الأوسط الكبير-٢٦-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥

ثالثاً- مراجع باللغة الإنجليزية:

(1) James Parkes, A History of Palestine from 135 A.D. to Modern Times,New York.1949.

هوامش الدراسة:

(١)موشي مونتفيوري (١٧٨٤-١٨٨٥) ثري ومالي يهودي بريطاني، زعيم الجماعة اليهودية في بريطانيا، ومن كبار المدافعين عن الحقوق المدنية لليهود في إنجلترا والعالم. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية،دار الشروق، ط١، ١٩٩٩م، ج٦، ص، ١٧٧.

(٢)للمزيد انظر، روث كارك : الأراضي واستصلاحها أثناء زيارة مونتفيوري الثانية إلى فلسطين ١٨٣٩ م، مجلة كاثدرا، القدس، العدد ٣٣، ١٩٨٦ م، ص ٤، وعادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٧٠٠-١٩١٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٩، ومحمد الحزماوي، ملكية الأراضي في فلسطين ١٩١٨- ١٩٤٨، مؤسسة الأسوار، عكا ١٩٩٨.

(٣) James Parkes, A History of Palestine from 135 A.D. to Modern Times,New York.1949,p.263.

(٤)و. ت. مايسون : تصريح بلفور – تقييم في نظر القانون الدولي–، من كتاب تهويد فلسطين، تحرير : إبراهيم أبو لغد، ترجمة : أسعد رزوق، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٢، ص ٧٩.

(٥)للمزيد انظر، تيودور هرتزل : الدولة اليهودية، ترجمة محمد يوسف عدس، دار الزهراء- النشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤ ، ص ٢٤.

(٦)خيرية قاسمية : النشاط الصهيوني في الشرق العربي، منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة الثقافة الجديدة، ١٩٧٣ ، ص ٢٣.

(٧)ملف وثائق فلسطين، وزارة الإرشاد، (مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية"، الجزء الأول من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩م)، القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩ص ٨٥ – ٨٧، وحسان حلاق : موقف

الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧-١٩٠٩م)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٦٥ – ١٦٦.

(٨)أصل الرسالة يوجد لدى أسرة أبي الشامات في دمشق.

(٩)أحمد سعد الدين طربين. فلسطين تاريخها و قضيتها. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،١٩٩٣، ص ٣٥.

(١٠)لوكاز هيرزوبر :ألمانيا الهتلرية و المشرق العربي. ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى .دار المعارف بمصر ،بدون سنة النشر، ص ٤٧.

(١١)أحمد طربين ،مرجع سابق ، ص ٣٧.

(١٢)للمزيد راجع، أيمن إبراهيم الدسوقي : السلوك التركي تجاه القضايا العربية ١٩٩٠-١٩٩٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٧٨ وما يليها.

(١٣)أحمد طربين ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

(١٤)زهير عبد الحسين: الموازنة التركية بين اتجاهها نحو الغرب واتجاهها نحو الشرق الأوسط، نشرة مجلة الشؤون التركية ، تعهد الدراسات الاسيوية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص٣.

(١٥)إبراهيم الداتوقي: فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للعلاقات العربية – التركية ، المنعقدة بجامعة اليرموك ، الأردن ١٩٨٥ ص٣٨ – ٣٩.

(١٦)فاخر أرما اوغلو ، العلاقات العربية التركية في مرحلة المد القومي في كتاب العلاقات العربية التركية من منظور تركي ج ٢ – ١٩٩٣ ، ص٢٧٥.

(١٧)جانس : حـ . هـ – الصهيونية واسرائيل واسيا ، تعريب راشد حميد ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص٢٠٣.

(١٨)جريدة الأهرام ، القاهرة العدد ٣٩٦٥١ في ١٤ شباط ١٩٦٨.

(١٩)سيفي تاشان : السياسات التركية الصادرة في الشرق الأوسط والإمكانيات والمتغيرات، مجلة ميدل ايست ريفو ، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٠ ص١٥-١٦.

(٢٠)للمزيد حول سياسة تركيا الخارجية تجاه الغرب ، انظر جريدة الأنباء الصادرة في ١٧ أيلول ١٩٨٤ ، المديرية العامة للصحافة والنشر ، أنقرة ، كذلك صحيفة السياسة الكويتية العدد ٢٨٥٤ في ٣١ مارس ١٩٧٦.

(٢١)صباح محمود محمد: التحدي الامبريالي و الصهيوني للأمة العربية والموقف تركي المطلوب، نشرة الشؤون التركية ، معهد الدراسات الأسيوية الأفريقية ، بغداد ،١٩٨٦ ، ص١١٨ ، راجع كذلك غسان العطية : مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم ١٠ ،بغداد ١٩٧٧.

(٢٢)جريدة الأنوار ، لبنان ، العدد ٧٤٢ الصادر في ٣٠ تموز ١٩٨٠.

(٢٣)جريدة الثورة ، بغداد ، العدد ٣٧٥٦ في ١٨ أيلول ١٩٨٠.

(٢٤)وكالة الأنباء العراقية ، ١٥ مايس ١٩٧١.

(٢٥)أحمد نوري النعيمي ، ((العلاقات التركية الإسرائيلية)) ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٨٦ ، ص٩٣.

(٢٦)يوسف حداد ، علاقات إسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠ مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٧١، ص ٣٤.

(٢٧)الوثائق العربية لعام ١٩٦٩ ، الجامعة الأمريكية ، بيروت.

(٢٨)غسان العطيه مواقف الدول الأعضاء في الامم المتحدة من القضية الفلسطينية ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٨، ص ١٨.

(٢٩)ديفوياز غلوسيزر ، سياسات تركيا الأمنية ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية رقم ٣٧ ، مؤسسة الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٧.

(٣٠)عيسى محمد: الموقف التركي، وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ لسنة ١٩٦٩ ، ص١١٩.

(٣١)أيمن إبراهيم الدسوقي: السلوك التركي تجاه القضايا العربية ١٩٩٠-١٩٩٧ – رسالة ماجستير غير منشورة –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة، ص ١٥٦.

(٣٢)السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل (١٩٩٦-٢٠٠٩) إعداد/أحمد ممدوح- الناشر المركز الديمقراطي العربي –مصر، ص ٦٧.

(٣٣)باكينام الشرقاوي–الشرق الأوسط الكبير –الرؤى التركية والإيرانية –ورقة أولية – المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية "مشروع الشرق الأوسط الكبير–٢٦-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٢٤.

(٣٤)كمال حبيب– الإسلاميون الأتراك.. من الهامش إلى المركز –مركز الجزيرة للدراسات، ص ٢٣.

(٣٥)إبراهيم البيومي غانم– "أحمد داود أوغلو" وليس "كيسنجر تركيا–". على الرابط: http://www.turess.com/alfajrnews/14870

(٣٦)تقرير عن زيارات حماس بعد فوزها بالانتخابات– مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات –لبنان––ابريل ٢٠٠٦.

(٣٧)التقدير الاستراتيجي (٢٥): أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات –أغسطس ٢٠١٠–مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات–بيروت–لبنان.

(٣٨)تركيا والقضية الفلسطينية–تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات–لبنان –٢٠١٠.

(٣٩)الترجمة عن موقع الجزيرة نت، ٢٠١٠/٦/٢.

(٤٠)موقع المركز الفلسطيني للاعلام

/https://www.palinfo.com/site/PIC